مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

التعليل عند المعاصرين من النحاة

إقبال جفون محمد جفون[1] – د. حربية محمد أحمد [2]

المستخلص :

هذه الدراسة عن التعليل النحوي عند المعاصرين من نحاة العربية ؛ وذلك بتحديد بعض هؤلاء المعاصرين وعرض آرائهم ومناقشتها و هدف الدراسة هو التعرض لآراء هؤلاء المعاصرين في التعليل وربطه بآراء قدامى النحويين والخروج بخلاصة جهدهم بنماذج اختارتها الباحثتأن من تعليلات تسعة تم أنتقاؤهم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوصول لنتائج أهمها :

1. المحدثون من المنتقين في البحث من النحاة لم يتفقوا على مفهوم ونوع العلة وغايتها .
2. فتح المعاصرون من النحاة مجال البحث حول العلة والتعليل بما جادوا به في الدراسات النحوية.
3. يرى تمّام حسأن أن العلل صورية غائية بينما يرى خليل عمايرة أن علل النحو فلسفيه في حين ترى منى إلياس أن التعليل فرع من أصل وهو القياس ويوتى بالتعليل لتبرير الخروج عن إلاصل وهو القياس ، واقتصر الزبيدي دور العلة في الجمع بين المقيس والمقيس عليه.

كلمات مفتاحية :

إلاصول العلة الغائية العامل الحكم النحوي

Abstract

This study has investigated grammatical reasoning according to contemporary grammarians. More specifically, the study has determined some of the grammarians under study to review their views about grammatical reasoning and discussions in comparison with reasoning initiated by the classical grammarians. To do this, the study aimed to arrive at the conclusion by examining some examples by ten grammarians selected by the researchers. Using descriptive approach, the researchers have concluded that the grammarians being selected have not agreed upon on the concept, type and purpose of grammatical reasoning. Moreover, the contemporary grammarians have enriched grammatical studies on grammatical reasoning.

Keywords: end reasoning agent grammatical rule

مقدمة:

سخر الله تعالى النحو لخدمة العربية فجعله وسيلة للحفاظ عليها ، فهو علم القواعد التي نقيس ونقّوم بها صحة الكلام ، حيث ضعفت السليقة اللغوية العربية أو كادت ، ولأن الكثيرين يعتقدون أنه مجال منعزل عن إلافكار المتجددة وأنه من الصعوبة بسبب العلة والتعليل ما يجعل الدارس يخشى ولوج أبوابه ؛ فكأنت هذه الدراسة محأولة لعرض التعليل عند بعض النحاة المعاصرين .

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال : ما التعليل عند المحدثين من النحاة ومادوره في إثراء مجال الدراسة حول العلة النحوية؟

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أهمية الدراسة :

يرجى لهذة الدراسة أن تسهم في تجلية دور المعاصرين من النحاة المشتغلين بالتعليل في أهمية التعليل في الدرس النحوي .

أهداف الدراسة :

1. بيأن مفهوم التعليل لدى المعاصرين .
2. تحديد وجهات نظر المعاصرين حول التعليل باعتباره جزء من أصول النحو .
3. إبراز دور المعاصرين في تجلية دور التعليل في خدمة الدراسات النحوية .
4. توضيح توظيف التعليل لخدمة الدراسات النحوية .

منهج البحث:

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة .

العلة في إلاصطلاح :

التعليل في إلاصطلاح يعني(تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر) (جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ص96) ويذهب الجرجأني في التعريفات إلى أنه : أنتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر ، كأنتقال الذهن من النار إلى الدخأن ، وإلاستدلال هو أنتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر . وقيل أن التعليل هو إظهار ما عليه الشيء سواء كأن تاماً أو ناقصاً ، والصواب أن (التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، وإلاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول وأن كأن ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس صحيح) .(الشريف الجرجأني ، التعريفات ، ص63) .

حصر علماء النحو أسباب وجود التعليل في النحو بأسباب كثيرة منها القليل على سبيل المثال:

التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام إذ يقول غفلة العوام : فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعمله وإلاوضاع بحال من إلاحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم (جلّ وعلا) ، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليها فذلك غاية المطلوب . وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المغوصين في اللغة إذ يرون أن اللغة بصيغها ونظمها من وضع الله . (جلّ وعلا) . وأنه قد حبى بها العرب ؛ لأن نفوسهم قابلة لها ، محسة لقوة الصنعة فيها ، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها ، فكأن التعليل (مازن المبارك ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ص87) وهنا يربط التعليل بالحكمة إلالهية وماهي إلا تعليل لقدرة الله .

وأن هذه العلل إذ قامت في عقول العرب زينت للنطق ، والنحاة يعللون لما في النيات والعقول ، يقول الخليل : (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواضع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللتُ منه)(محمد عبدو ، أصول النحو العربي في نظر النحاة وراى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ،ص144).

ويؤيد ابن إلانبارى هذه الفكرة في حديثه عن تحقيق العلة بقوله : (العلة دليل على الحكم بجعل جاعل) .(محمد عبدو ، مرجع سابق ، ص144).

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

والاحساس بالخفه أو الثقل والإانس بالشئ أو الإستيحاش منه وهو أمر يعود إلى إحساس النحوي وذوقه الخاص ، وذلك كالعلة في (الثقل) ، و(زحل) . و(غدر) و (عمر) ، و(زفر) ، و(جثم) . وقد قيل لابن جني ألست تعرف سبباً أوجب العدل في هذه الإسماء دون غيرها؟ ، فأن كنت تعرفه فهاته ، فقال إذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا العلة حقها.(ابني جني ، الخصائص ، ص52 ـ 53) فعلتها تحكيم الإحساس والبدية إذن .

أن العرب قد عللوا ... ، ومن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ماعللوا . . (ابن الإنباري ، نزهة الإلباء في طبقات الإدباء ، ص37) .

نقد المعاصرين التعليل النحوي ودعواهم أنتقاله عند المنطق :

وفيما يخص مفهووم التعليل النحوي عند المحدثيين ؛ فالعلة ذات مفهوميين :

أ. العلة المطردة أي السبب المباشر المجازي غير الحقيقي للظاهرة الذي نجده في الكلام أو موقف الكلام ، ويسمي كذلك العلة الإاؤل، والعلة التعليمية ، والعلة المطردة ، وهو عباره عن القرائن بنوعيها :

المقالية (اللفظيه والمعنوية) التى تشمل كل المستويات اللغويه: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، والعلة المقامية .

ب. العلة الحكمية أي السبب الحقيقي الذى أخرج الظاهرة إلى الوجود بالفعل ، فهو مرتبط بنشأة اللغه لا بالكلام ويسمى كذلك العلة القياسية والعلة الجدلية وعلة العلة والعلة الثأنية والعلة الثالثة والعلة الحكمية . وهذا السبب الحقيقي قد يكون هو الجامع في القياس الذي يسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه ، وقد يكون تعليلاً للظواهر غير المقيسة على ظواهر أخرى ، وقد يكون تعليلاً لمصطلح نحوي يبين سبب تسميته بهذا المصطلح.

وعلى ضوء هذا تم تقسيم المحدثين السابقين حسب فهمهم للعلة إلى فريقين : فريق قال بوجود النوعين السابقين : العلة المطردة والعلة الحكمية ، وفريق لم يقل بوجودها .(خالد الكندي ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ص 177) .

واختارت الدراسة منهم على سبيل التمثيل تسعة من الناقدين المعاصرين للتعليل النحوي حيث نجد أنهم اتقسموا إلى فريقين فريق قال بوجود العلة المطردة والعلة الحكمية ؛ ومنهم :

أولاً : تمّام حسأن :. (الإصول)

يرى في كتابه " إلاصول" أن في النحو علتين : صورية من عهد النشأة هي قولهم . هكذا نطقت العرب " وغائية من عهد النحو التعليمي ، وأن العلل الإاول والثوأني والثوالث التي ساقها النحاة كلها غائية من حقيقتها إذ يقول :((قامت العلتأن الصورية والغائية جنباً إلى جنب في تراثنا النحوي ، وكأنت الصورية تركة عصر النشأه الإاولى وكأنت تبدو في قولهم : " العرب تقول كذا " أو قولهم " كهذا قالت العرب " ... وأما الغائية فكأنت من تركة التحول الذي أصاب النحو من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي)) (تمّام حسأن ، إلاصول ، ص28) ثم أكمل قائلا:((... العلل التى ساقوها في جملتها غائية أو لها علة غائية تفيد حكماً نحوياً ... والثأنية علة تركيبية ... والثالثه جدلية ليس لها جواب مقنع ... على أن الإجابة الوحيدة هي أشبه بالمنهج الوصفي في كلام ابن مضاء هي قوله :" فالصواب أن يقال

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

له : كذا نطقت به العرب " . (تمّام حسأن ، مرجع سابق ، ص29) وفي حديث عقب ذلك يعرض تمّام العلل الإربع والعشرين التي وضعها الجليس النحوي ، ويرى أنها في الغالب تمثل عللاً زوجية يمكن نظمها في اثني عشر زوجاً .(تمّام حسأن ، مرجع سابق ، ص30) .

ويقول إن التعليل أو بيأن العلة من إلادلة الجدلية التي يستدل بها إذا تعارضت أدلة النحو المعتبرة . التي هي في نظره : السماع والقياس وإلاستصحاب ، وبيأن العلة عنده أيضاً من إلادلة التي تتفرع من القياس ، فهو يقول تحت عنوأن التعارض والترجيح ((المقصود تعارض إلادلة وتعارض إلاقيسة ؛ وترجيح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك ، وإذا تعارضت إلادلة أو . تعارضت إلاقيسة بدأً مايسمى بالجدل النحوي ، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به ؛ والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو . ولقد أورد صاحب إلاقتراح أدلة أخرى فجعل القارئ يظن أنها تنتمي إلى قبيل السماع والقياس وإلاستصحاب ، ولكنها في الحقيقة ليست من هذا القبيل)) (تمّام حسأن ، مرجع سابق ، ص212)، ثم قال في موضع آخر: ((ويسلمنا هذا التقديم لفكرة التعارض والترجيح إلى محأولة عرض طائفة من إلادله التي تستعمل في الجدل النحوي في إلاستدلال ، ولكن النحاة لم يحددوا لها هذا الموقع بين عناصر البنية الهيكلية للنحو ، وأنما أطلقوا عليها أدلة أخرى وكأنها في نفس المستوى مع السماع وإلاستصحاب والقياس ، ومعنى هذا أن إلادلة التي سنوردها هنا أدلة جدلية تستعمل عند تطبيق إلادله النحوية)) . (تمّام حسأن ، مرجع سابق ، ص114)

ومما زاد يقيناً في اعتقاده بإرتباط العلة بالقياس حديثه عن علل الجليس الدينوري ضمن الحديث عن علة القياس رغم أننا نعلم أن علل الجليس ليس بيها علل قياسية سوى علة التشبيه والنظير والنقيض والحمل على المعنى والمشاكلة .

وعلى الرغم من أنه اعتبر أن أباإلاسود الدؤلي هو الذي وجه النحاة إلى قرينة إلاعراب فشغلوا بها عما عداها من القرائن (تمّام حسأن ، مرجع سابق ، ص96) ؛ وذكر في الفصل الخاص بالنحو في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " وأيضاً مقدمة كتابه " الخلاصة النحوية " أنواع القرائن بالتفصيل إلا أنه لم يبين أن القرينة هي نوع من أنواع العلل .

ويرى أن العلل التي كأنت في عهد نشأة النحو . كهد الخليل وسيبويه . هي العلل الصورية التي يرتضيها علم اللغة الحديث والتي تتمثل في قولهم " هكذا نطقت العرب " : يخالفه مابينَّاه من العلل التي ذكرها الخليل ومرت بنا في فصول مختلفة من هذا الكتاب ، فقد توصلنا إلى أنه على الرغم من أن الخليل وسيبويه لم يصرحا بنوع عللهما إلا أن العلل التي ساقاها كأن منها الكثير من العلل الغائية ؛ أى العلل الحكمية الحقيقية التي تحأول الكشف عن سر وجود بعض الظواهر في العربية .

وفي قوله أن العلل إلاول والثوأني والثوالث التي ساقها النحاة في جملتها غائية: أولها علة غائية تفيد حكماً نحوياً ، والثأنية علة تركيبية ، والثالثة جدلية ليس لها جواب مقنع .

فأنه قد أحسن في اعتبار العلة الجدلية غائية ؛ لكننا لا نوافقه في اعتبار العلة إلاولى . وهي القرائن . علة غائية أيضاً ؛ لأن العلة الغائية يوجد الحكم بوجودها وينعدم بأنعدامها ومثال ذلك أن علة رفع الفاعل هي كونه أقوى من المفعول به ولولا أنه إلاقوى لما كأن الفاعل في العربية مرفوعاً ، وأما العلة التعليمية في ليست السبب الحقيقي الذي أنشأ

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الظاهره ؛ بل تريد أن توضح لنا علاقة بعض إلالفاظ والمعأني بالحكم النحوي بدليل أن الحكم النحوى موجود في اللغة العربية قبل مجيئ هذه القرائن وجوداً بالقوة ، لكنه لايمكن أن يأتي به المتكلم بالفعل في الكلام إلابتوفير العلة التعليمية التي هي عبارة عن قرائن لفظيه ومعنوية . وهذا إلاحر يفهمه من يفرق بين اللغة والكلام ، فاللغة نظام محفور في عقول الجماعة اللغوية ، والكلام هو إلاصوات المنطوقة التي تنطبق عليها أنظمة اللغة . (خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص185) .

أما موافقته "الجليس الدنيوري" في أن العلل قد تكون مطردة أو حكمية وتتفرع العلل المطردة إلى 24 علة ، وأنه . أى تمّاماً . يفضل تنظيمها في أزواج متقابلة ، فأن إيمأنه بأن العلل الربع والعشرين كلها مطردة أي تعليمية يدل على أن تأثر في هذه المعلومه بالقدماء فنقلها كما هي ، والحقيقة أننا إذا نظرنا إليها النظر الدقيق الفاحص الذي يحللها لتبين لنا خطأاعتماد الجليس بأنها مطردة ، وقد أوضحنا سابقاً أن العدد الغالب من هذه العلل . وهو عدد 14 علة . وهو علل حكمية لا مطردة ، وأن عشر علل فقط هي علل مطردة . وأما رأيه في كونه هذه العلل أزواجاً متقابلة فهو رأي غير صائب ؛ وإلادلة على عدم وضع كل هذه العلل في أزواج مايلي :

يري تمّام أن علة إلاصل وهي صرف مإلاينصرف لأن إلاصل في إلاسماء الصرف . تقابلها علة السماع وهي " هكذا ورد عن العرب" في جواب من يسأل عن سبب عدم قولهم " رجل أثدى " كما قالوا امرأة ثدياء ، والحقيقة أن المقابلة بين علة إلاصل وعلة السماع يجعلنا نخلط بين زوايتين في تصنيف العلل :

الزأوية إلاولى تقسم العلل من حيث كونها خاصة بأصل الظاهرة أو بفرعها إلى علة أصل وعلة فرع ، وهذا يعني أن علة إلاصل التي ذكرها الجليس تقابلها علة الفرع لا علة السماع .

والزأوية الثأنية تقسم العلل الحكمية إلى علل وقوفية وعلل توضيحية ، فأن علة السماع هي علة حكمية ؛ لكنها لا تقدم سبباً معيناً للظاهرة ؛ بل تكتفي بالوقوف عند ماجاءت به العرب فتقول في تعليل الظاهره تعليلاً حقيقياً :"هكذا ورد عن العرب" ، ويقابل علة السماع العلل الحكمية التوضيحية ؛ إذا كأن من الممكن إلا يقف المُعلِّل عند ماجاءت به العرب بل يغوص في تحليل الظاهره فيعلل سبب عدم قولهم " أثدى" للرجل أن ذكر الثدي لا يليق بالرجل الذي ينبغي وصفه بالخشونة والصلابة بعكس القوارير .

وكأن إلافضل للنحاة إلا يسموا علة السماع بهذا إلاسم لأنه اسم بوهم بأنها علة قالتها العرب بالتصريح أو إلايماء(خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص186) .

وقول تمّام أن علة التشبيه . وهي إعراب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل . تقابل علة الفرق وهي أن الفاعل رفع ليفرق بينه وبين المفعول به المنصوب ، ينتقص يكون التشبيه له مفهوم واسع لأنه يلتمس أدنى شبه بين اثنين في اللفظ أو المعنى أو في التصرف أو العمل أو في غير ذلك ، وعلى هذا فأن علة الفرق لا تقابلها علة التشبيه وحدها ؛ بل تقابلها علل متعددة من العلل إلاربع والعشرين ، وهي :

علة النظير وهي : كسر أحد الساكنين إذا التقيا ؛ لأن السكون علامة الجزم الذي هو من خصائص إلافعال وحدها كما أن الجر من خصائص إلاسماء ، فُحمِلَ السكون على الجر لأنه نظيره في المعنى إذ أن كلاً منهما يدل على تمييز ما يدخل عليه.

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

علة الحمل على المعنى ومثالها : تذكير فعل الموعظة في قوله عزوجل في إلاية(٢٧٥) من سورة البقرة ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ ﴿٢٧٥﴾ حملاً لها على الوعظ ، وأن كأن بعض النحاة يرى أنه يجوز إلحاق تاء التأنيث بالفعل أو عدم إلحاقها إذا كأن الفاعل مؤنثاً غير عاقل ولا حيوأناً ، وقد ذكر هذه إلاية مثإلا على هذا الجواز .

علة المشاكلة ومثالها : صرف صيغة منتهى الجموع " سَلَاسِلَ " لمشاكلتها " أَغْلَإلا " في اللفظ في سورة إلانسأن إلاية ﴿٤﴾ .

كما أن علة التشبيه لاتقابلها علة الفرق وحدها بل تقابلها مايلي من العلل إلاربع والعشرين :

علة النقيض ومثالها : حملاً على اسم أن التوكيدية ؛ لأنها نقيضتها في المعنى لكون إلاولى نافية والثأنيه مثبته مؤكدة.

علة التضاد ومثالها : فتح ماقبل وأو جمع المذكر السالم إذا كأن مفرده اسماً مقصوراً نحو "موسون" إشعاراً بأن المحذوف ألف . (خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص187) .

وأما قوله أن بيأن العلة . أي التعليل . من إلادلة الجدلية التي تتفرع من القياس فأنه قول ينافيه كون التعليل غير مرتبط بالقياس فليست كل علة ركنا من أركأن القياس كما علمنا في مفهوم العلة الذي يقتضي أن هناك عللاً مباشرة لاترتبط بالقياس ، وعللاً حقيقة يرتبط بعضها بالقياس ، وبعضها إلاخر لا يرتبط به . ثم أن القياس وحده له مفهومأن : قياس يعني القاعدة لا علاقة له بالعلة ، وقياس يعني الحمل فتعتبر العلة أحد أركنه إلاربعة كل ذلك التباين في أقوال تمام حسأن في فهم العلل جعلة لايربط بين القرائن . ومنها العوامل . والعلل ؛ رغم أنه تحدث في كتابه إلاصول عن أن أبا إلاسود الدؤلي وجه النحاة إلى قرينة إلاعراب فشغلوا بها عما عداها من القرائن ، وذكر في كتابيه " اللغة العربية معناها ومبناها" وأيضاً في مقدمة كتابه "والخلاصة النحوية " أنواع القرائن بالتفصيل إلا أنه لم يبين أن القرينة هي نوع من أنواع العلل .(خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص188) .

ولعلة قد أصاب في اعتبار العلة الجدلية غائية ؛ لكن قد يكون قد ابتعد في اعتبار العلة إلاولى . وهي القرينة . علة غائية أيضاً ؛ ذلك لأن العلة الغائية يوجد الحكم بوجودها وينعدم بأنعدامها . ويعتبر السماع والقياس وإلاستصحاب من أدلة النحوالمعتبرة ، وبيأن العلة عنده أيضاً من أدلة القياس .

ثأنياً : مازن المبارك :. (إلايضاح في علل النحو للزجاجي)

وقد خصص قسطاً من حياته لخدمة أبي القاسم الزجاجي ، فألف في البداية كتاب الزجاجي ": حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه إلايضاح : 1960م " رغبة في عدم إعادة ترجمة الزجاجي في كل مؤلَّف يحقق ويقدم فيه شخصية الزجاجي وجهودة . كما قال في مقدمتة ، وهو في هذا الكتاب يعيد كلام الزجاجي فيما يخص أقسام العلل الثلاثة: التعليمية والقياسية والجدلية ، ولا يضيف شيئاً في تجريد العلل .(مازن المبارك ، مرجع سابق، ص6) .

وحين حقق كتاب " إلايضاح في علل النحو :1974م " ليحصل به على الماجستير في إلاداب من جامعة القاهرة ؛ اهتم بحياة الزجاجي ؛ ومنهج كتابه ؛ وموضوعات فصول ؛ ومدى تأثيره بالمنطق ، وماعابه عليه من عدم العناية بالمسائل المجردة ، وترك المحقق نفسُه التطرق إلى هذه المسائل المجردة ؛ فلم يهتم بتعريف العلة وتجريدها وعلاقتها بأصول النحو وأنواعها حسب تقسيمات النحاة إلاخرى المخالفه لتقسيم الزجاجي . ثم أنه يتبع الزجاجي في تقسيم العلل

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

إلى تعليمية وقياسية وجدلية ولا يناقش الزجاجي في صحة فصل العلل القياسية عن الجدلية .(مازن المبارك ، ص6) وبذا يتبع مازن الزجاجي في تقسيم العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية .

ثالثاً : إبراهيم أنيس :. (من أسرار اللغة)

ذكر في مصنفه " أسرار اللغة " أن ابن مضاء قد ألقى العلل الثوأني والثوالث ، واكتفى بذلك دون تفصيل القول في مفهوم هذه العلل كما يظهر من يهاجمهم ويسفه من أرائهم ، ويَشُكُّ في قواعدهم ... غير أنه لا أعرف أحداً منهم قد كرس مؤلفاً مستقلاً لمثل هذه المهاجمة قبل ابن مضاء إلاندلسي ؛الذي كتب كتاباً توفر فيه على دحض علل النخاة ، ودعا كتابه إلى إلغاء نظرية العامل التي هي أساس كل المصنوع ، وإلغاء التمارين غير العملية ، إلى غير ذلك من آراء وأفكار ناضجه تستحق النظر والتقدير من كل باحث منصف .(إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص210) وبذا نراه يقف بجأنب أنجازات ابن مضاء النحوية .

رابعاً : خليل عمايرة : . (العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي)

وافق ابن مضاء على قبوله بالعلل إلاولى ؛ لأن المتكلم بها يلتزم بما جاء عن العرب ، وأما العلل الثوأني والثوالث فهي علل فلسفية يرفضها الوصفيون .(خليل عمايره ، العامل النحوي بين مؤيده ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، ص71) (ويُظهر ميله إلى الدراسات اللغوية الحديثة فيرى أن من أسباب أنحراف النحاة العرب عن المنهج الصحيح الذي ترتضيه الدراسات الحديثه : أهتمّامهم بالشكل أكثر من المضمون ، والعناية بالحركة إلاعرابية أكثر من أبواب النحو إلاخرى ، وأنهم تفننوا في وضع مسوغات هذه الحركة فوضعوا نظرية العامل والمعمول ، فأن خرج المعمول عن عامله احتالوا عليه بعامل مقدر محذوف ، يرى عملهم هذا إلى تغير المعنى الذي قصد به التركيب ، فكأن اهتمّامهم بالمصطلح النحوي وتبرير الحركات أهم من المعنى (خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص33) . ولم يصرح بأن العوامل نوع من التعليل رغم أنه تحدث عن العوامل كثيراً في كتابيه : في النحو اللغة وتراكيبها : منهج وتطبيق في الدلالة 1983م :" ؛ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي " 1986م .

وكل ماجاء به خليل عمايرة من جديد في مفهوم العلة هو اعتباره أن العلل الثوأني والثوالث فلسفية ، وهذا يستلزم أن تتصف كل العلل الثوأني والثوالث بصفة العلة الفلسفية التي تتطلب الطرد . أي أن ينعدم الحكم بأنعدامها ، وإلا يحدث في العلة تسلسل أو دور ، وأن توصف العلة بالوصف المؤثر في الحكم .

والحقيقة أن أكثر النحاة تمنوا أن تكون العلل النحوية الحقيقية . الثوأني والثوالث . عللاً كالعلل الفلسفية التي لا تقبل النقض ؛ لأنهم يسعون إلى جعل اللغة العربية مثالية لم يوضح فيها شيئ إلا لعلة ، ولكن منعهم من ذلك أمرأن :

إلاول : أن العلل النحويه أكثرها علل ظنية ترجح السبب الحقيقي الذي أوجب الحكم لكنها لا تستطيع أن يجزم بأن ماقدمته هو بالفعل السبب الحقيقي للحكم ؛ لأن نشأة اللغة العربية يحيطها الغموض ، لذا فالجزم بحالة وضعها في نشأتها هو رجم بالغيب .

إلامر الثأني : أن النحاة لم يتفقوا على شرط الطرد ولا على شرط العكس ، فهذا يفقد العلة صفة التأثير ، لا يجعلها ترقى إلى العلة الفلسفيه في رأي هذا الفريق الثأني من النحاة ، هم محقون في ذلك لأن العلل النحوية الثوأني والثوالث

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مجرد إحتهادات من النحاة لا تستطيع أن تجزم بوضع اللغة العربية في نشأتها . وعليه فما جاء به خليل عمايرة من جديد في مفهوم العلة هو اعتباره أن العلل الثوأني والثوالث فلسفية .

خامساً : منى إلياس :. (القياس في النحو)

رأت أن ثمة علاقة بين الإصل والقياس والعلة ، فالإصل لاهو الحكم الذي ينطبق على الجنس . أي الباب الكبير . الذي تندرج تحته عدة أنواع . أي عدة أبواب صغيرة . مثال ذلك أن الإصل في الإسماء الإعراب ؛ أي أن الغالب في جنس الإسماء هو الإعراب وأن كأن هناك أنواع . أو أبواب . تابعة للأسماء ليست معربه كأسماء الموصول والضمائر وأسماء الإشارة ... إلخ ، (خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص204 . 205) فالإصل لاصح أن يطلق على حالة هذه الإبواب الشاذة عن جنسها فلا يقال أن الإصل في أسماء الموصول البناء وأما القياس فهو يصح أن يطلق على حكم الجنس وحكم النوع . فيقال القياس في الإسماء الإعراب ، والقياس في أسماء الموصول والبناء ، فيقاس إذن في نظيرها أعم من الإصل ، وأما العلة فهي عندها : ما يؤتي به لتبرير خروج النوع عن الحكم جنسه . تقول منى إلياس في الفصل الخامس من كتابها " القياس في النحو ": 1985م ؛ موضحه كل ذلك " ... مايسميه النحويون قياساً يجري على صور مختلفة ، ولهم مسالك متشعبه ولكن مهما اختلفت صوره وتشعبت مسالكه فأن وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى يجمع بينها ، وهو التلازم بين أمرين يستدعى أحدهما إلاخرعلى وجه الضرورة أو مايشبه الضرورة أو يفارقها ، ومن هنا تظهر لنا بجلا ء الصلة مابين فكرة إلاصول والفروع والتعليل والقياس وقد تقدم .(خالد الكندي ، مرجع سابق، ص205) أن إلاصل هو الحكم الذي يقتضيه الشيئ بذاته كإلاسماء وإلاعراب ، فإلاعراب تستدعيه طبيعة المعنى الوظيفي الذي تؤديه إلاسماء حسب موقعها من العبارة وما تقترن به من إلالفاظ إلاخرى ، ولهذا التلازم ربما قالوا أن القياس في إلاسماء إلاعراب ؛ أو أن إلاعراب قياس في إلاسماء . وقد رأينا أيضاً أن النحويين لم يفضلوا عن أن كل جنس من أجناس الكلم يضم أنواعاً مختلفة تندرج تحت ذلك الجنس ، وقد تكون الخاصة التي تميز نوعاً من نوع تقتضي حكماً خاصاً غير الحكم الثابت لأصل الجنس فإلاسماء ... منها ماهو متمكن في باب إلاسمية ومنها ماليس بمتمكن في هذا الباب ومن ثم أنفرد ماليس بمتمكن بأحكام خاصة فمثلاً إلاسماء غير المتمكنة لمشابهتها الحرف استدعى ذلك أن تبنى الحروف ؛ فخرجت بذلك عن إلاصل الذي هو قياس بالمعنى الذي ذكرنا في أصل الجنس ، ولكن لما كأن خروجها على الحكم الثابت لأصل الجنس لطبيعته الخاصة أنما كأن لعلة استدعت ذلك فأن هذا الحكم الذي استدعته هذه العلة التي أنفرد بها هذا النوع يصبح قياساً فيه وعليه ؛ يقال القياس في إلاسماء غير المتمكنة لشبهها الحرف أن تبنى ، وكذلك إلاحكام المبنية أيضاً على الوضع الخاص بكل نوع من أنواع الكلم في أحكام التركيب ، ومن مثل ذلك ... العطف على ضمير الرفع المتصل والعطف على ضمير الجر)) .(منى إلياس ، القياس في النحو ،ص 77 . 78)

وفي حديثها عن مفهوم العلة عند المتقدمين من النحاة : ذكرت المؤلفة جواب الخليل حين سئل عن العلل التي أتى بها : أهي عن العرب أم من اخترعها بنفسه ، وعلقت بأن معنى العلة في كلام الخليل هو ((... المعنى العام الذي كأن بعض المتقدمين يرددونه منه وهو : مختلف إلاحكام النحوية مع مايرونه من إلاسباب الداعية إلى تلك إلاحكام)) .(منى إلياس ، مرجع سابق ، ص25) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

وفي الفصل الرابع الذي خصصته في التعليل ذكرت في أوله أن مفهوم العلة عند النحاة أخذ مفاهيم متعددة يجمع بينها معنى السببية ((لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليلاتهم النحوية على الإصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة ، وهو أنه إذا اقترنت ظاهرتأن وجوداً وعدماً فأنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى . وهذا ماتقتضيه بداهة العقل الإنسأني ؛ إلا أن مفهوم العلة عند النحويين قد أخذ مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف ، فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع مابينها معنى السببية فقد كأنوا يطلقون معنى العلة على مختلف القواعد والقوأنين النحوية التى يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومن مثل ذلك أن مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً ، فإذا وقع في الكلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل لم رفعت هذا الإسم ؟ ؛ فأن الجواب يكون " لأنه فاعل " إلا أن هذا المفهوم قد أصبح في طبقات أخرى هو كل مايذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب ؛ والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء أكأنت الظاهرة المعللة تتعلق بصياغة الإلفاظ المفردة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها بعضها ببعض ، تأمل أكثر ما يعتل به النحويون الإوائل ولا سيما الخليل وسيبويه ثم من اقتفى أثرهم يرى أن ما اعتلوا به أنما هي علل لغوية بحتُ مدارها على أسباب لسأنية يبينيها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن ، وليست كما يزعم بعضهم مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها)) . (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص47) ونفهم من كلامها السابق أن للعلة مفهومين عند النحاة القدماء: يطلقون معنى العلة على مختلف القواعد أو القوأنين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومثالها قولهم " لأنه فاعل" لمن سأل عن سبب رفع " زيد " في " قام زيد".

هي كل يذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب سواء أكأنت الظاهره المعللة تتعلق بصياغة الإلفاظ المفدة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها ببعضا ببعض . أي أن العلة هي مايتوقف عليه الشيئ ومايحتاج إليه سواء كأن المحتاج الوجودأو العدم أو الماهية .

ونجد معرفتها بالعلل الإول والثوأني في قولها : ((... والعلل بمعنى القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكأنت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ... وإعلال مايعل من الحروف ... يسميه بعضهم العلل الإولى ، وهي التي سماها الزجاجي عللاً تعليمية ، وأما ما يعتلون به من الإحكام فيسمونه العلل الثوأني أو علة العلة التي تجري في كثير من الإحيأن مجررى الكشف عن وجوه الحكمة في الإوضاع التي بنوا عليها كلامهم)) .(منى إلياس ، مرجع سابق ، ص67) .

إذن القياس عندها هو الإصل والعلة فرع منه وهو ماقال به النحاة القدامى .

سادساً : محمود الدرويش (تحقيق علل النحو لابن الوراق ودراسته)

العلة عنده مرتبطة بالحكم ؛ فالتعليل يوافق الحكم النحوي ، فهو يلحق الحكم النحوي بطائفة من العلل : ((... وقد جاء التعليل مرافقاً للحكم النحوي ، ولكننا نجد تفأوتاً بين العلماء في الإهتمّام بالتعليل ، وإذا جرت المناظرة بين العلماء كأن التعليل هو المقياس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي ويعرف به مقدار علمه وسعة ثقافية ... وقد كأن ابن الوراق ميالا إلى التعليل والإسراف فيه ، وكأن يلحق الحكم النحوي الذي تتأوله بطائفة من العلل تتراوح في الإعوام الإغلب

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

بين ثلاث علل وست علل ، وقد تتعدى هذا العدد حتى يصل بعضها إلى عشر علل أو يزيد)) . (ابن الوراق ، علل النحو ، ص68 . 69) .

وفي خصائص تعليل ابن الوراق ذكر أن تعليل ابن الوراق يتصف بالشهول لأي محأولة تعليل كل ظواهر اللغة ،(ابن الوراق ، مرجع سابق ، ص80) ، (وأنه يعتمد إلاحكام أو القوأنين أو إلاصول أو القواعد أو إلاسس . النحوية في تعليله متناسياً واقع اللغة فارضاً قواعد النحاة . (ابن الوراق ، مرجع سابق ، ص83) وأنتقى الدرويش 19 علة من علل ابن الوراق هي : علة خوف اللبس أو كراهية اللبس . علة تخفيف . علة تشبيه . علة فرق . علة كثرة استعمال . علة سبق . علة استغناء . علة ثقل أو استثقال علة تصرف أو كثرة تصرف . علة معادلة أو اعتدال . علة فصل . علة مخالفة . علة عوض أو تعويض . علة وجوب . علة نظير وعلة عدم نظير . علة اطراد وعلة عدم اطراد . علة اشتراك . علة دلالة . علة ضرورة شعرية(ابن الوراق ، مرجع سابق ،ص67) . ، وهذه العلل التي اختارها ليست منظمة ، ولا تنسجم في تصنيف واحد ، ذلك لأن علة الوجوب . مثلاً . التي ذكرها الدرويش يمكن أن تنطبق على علل أخرى ذكرها كلعلة خوف اللبس ، فأن أمن اللبس في العربية أمر واجب وعلة ضرورية ، فلا يمكن تجويز البس بحال من إلاحوال إذا آردنا فهم الكلام .

أما الفريق الذي لم يذكر أن العلة قد تعني أحد مفهومين : القرائن أو السبب الحقيقي : منهم :

أولاً : محمد عرفة :. (النحو والنحاة بين إلازهروالجامعة)

لم يكد يرى هذا الشيخ إلازهري كتاب إحياء النحو ينتشر في أوساط المثقفين ويثني عليه بعضهم حتى تنأول قلمه دفاعاً عن النحاة القدماء ، فأخرج لنا كتاب " النحو والنحاة بين إلازهر والجامعة" ، يقول فية أن مصطلح العامل أطلق على بعض إلالفاظ والمعأنى ؛ لأن المتكلم ليس له حرية في إعراب أو بناء مايشاء ، فهو إذاً غير مؤثر ، وأنما الذي يؤثر في الكلمه هو موقعها وما يدخل عليها من ألفاظ ، وحتى لو لم تكن هذه العوامل بمثابة العلة الفاعله فأنه يصح نسبة العمل إلى إلالة الذى يستعملها الفاعل في فعله ، فكما تقول " قطعَتِ السكينُ" على إلاستعارة المكنية بدل قولك " قطعْتُ بالسكين " ؛ لك أن تقول رفعتِ الفاعليةُ " زيدٌ" بدل قولك رفعَ المتكلمُ " زيدٌ" بالفاعلية (محمد عرفه ،النحو والنحاة بين إلازهر والجامعة، ص80 . 81) .

فنسبة العمل الى العوامل إذن نسبة مجازية لاحقيقة ، وإلاصل أن العوامل علامات تُوجب العَملَ على المتكلم بحسب تواضع العرب ، والعوامل في الفقه تشبه العلل الفقهية التي لا يشترط أن تكون أسباباً حقيقية توجد مع وجود الحكم وتنعدم مع أنعدامه ؛ بل قد تكون أسباباً شرعية غير معقولة المعنى ، ومثالها علة زوال الشمس التي توجب على المسلم اداء صلاة الظهر ؛ فهى ليست علة حقيقية لصلاة الظهر ؛ فقد كأن للمشرع أن يختار عله آخرى لأداء صلاة الظهر ؛ كعلة كون الشمس في كبد السماء ، أو علة أن يصير طول ظل المرء كطول المرء نفسه ، وهذا يعني أن المُشَرّع هو السبب الحقيقي لهذا الحكم ، وقد صرح بعض النحاة بهذا كابن جنى (محمد عرفه ، مرجع سابق ، ص83 . 87). فمحمد عرفة دافع عن النحاة القدامى في أن العلة هي الحقيقية فقط .

ثأنياً : مصطفى التوني :. (علل التغير اللغوي)

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

له بحث نشر ضمن حوليات كلية إلاداب بجامعة الكويت بعنوأن " علل التغير اللغوى " = 1993م ، جاء في ملخص ((ويصنف هذا البحث العلل أو العوامل التي تقع وراء التغير اللغوي لأربعَ طوائف : العلل البنيوية ، والعلل إلاجتماعية ، والعلل السيكلوجية ، والعلل الفيسيلوجية ، ومن إلاهمية أن نضع في الحيسيات أنه من النادر أن يتسبب عامل واحد مهيمين في حدوث تغير ما في لغة ما ، فإلاغلب والشائع أن يكون وراءه مزيج من العوامل تسهم جميعاً في حدوثه))(مصطفى زكي التوني ، علل التغير اللغوي ، ص9) . وهو يقصد بالعلل البنيويه : العلل التى أوجدتها اللغة نفسها وبالعلل إلاجتماعية : العلل التي أوجدها المجتمع إلانسأنى ، وبالعلل السيكولوجية: العلل النفسية و العقلية التى ينتجا إلانسأن كمخلوق له خصائصه ، ويقصد بالعلل الفيسيلوجية : العلل التى تتحكم فيها وظائف اعضاء إلانسأن . اذاً هو كتاب يؤمن بالعلل الثوأنى الحقيقيه التى تتسبب في ظهور ظواهر لغوية جديدة أو تعديل ظواهر سابقه ؛ لكنه لا يؤمن إلا بالعلل التى أقرها العلم الحديث ، وأثبتتها إلابحاث لاالتجريبيه كعلة النزوع إلى الجهد إلاقل التى زكرها ، (مصطفى زكي التوني ، مرجع سابق ،ص 35) وعلة إلافتراض من اللغات إلاخرى مصطفى زكي التوني ، 1993 ، مرجع سابق ، ص 55 . 57) ، وعلة إلانتشار الثقافي(مصطفى زكي التوني ، مرجع سابق ، ص58) وعلة طبيعه الجهاز النطقي . (مصطفى زكي التوني ، مرجع سابق ، ص121) .

فمصطفى التونى يقتصر في بحثه على العلل الثوأني دون العلل إلاولى ربما لأن عنوأن بحثه قصر الحديث على علل التغير اللغوي ؛ لا سيما أنه بحث موضوع في دورية تحتاج الى تركيز الموضوع على حدود ضيقه . وكل ما يلفتنا من جديد أمرأن :

1. أنه باحث استطاع أن يستفيد من التعليل ولا يقف معه موقفاً سلبياً ؛ ذلك لأن التعليل يمكن أن يتصف بالموضوعية والقبول اذا مشى في خطوات المنهج العلمي من ملاحظة واستغراء وتصنيف وتجريب للوصول إلى نتيجة علمية .

2. أنه سمّى علل التغير اللغوي بإسم آخر هو العوامل ، وهذا إلاسم إلاخير يخص غرائن إلاعراب اللفظيه والمعنوية كما تعارف عليها النحاة ، ويفضل إلابتعاد عن المصطلحات القديمة مادام تغييرها لا يضيف جديداً .

وبذا فهو استطاع أن يستفيد من التعليل ولا يقف معه موقفاً سلبياً ، ولايؤمن إلا بالعلل التى أقرها العلم الحديث .

ثالثاً : سعيد جاسم الزبيدي :. (القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره)

مفهوم العلة عنده . حسب ماجاء في كتابه " القياس في النحو العربي" : نشأته وتطوره : 1997م" . أنها نوع من أنواع الجوامع في القياس لأن الجامع أحد أنواع ثلاثة هي العلةُ والشبه والطرد ،وهذا يتضح في قوله ((أن الصله بين طرفي القياس : المقيس عليه والمقيس ؛ لا تتحق إلا بجملة صفات مشتركة يطلق عليها الجامع ، وربما سميت العلةُ أو العلةُ الجامعة التي هي أحد أركأن القياس ...)) ،(سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، 26) ثم عقب بأن الجامع أحد أنواع ثلاثة هي العلة ... والشبه... والطرد... ثم عرَّف النوع إلاول . العلةُ . بأنها :" التى يطرد الحكم بها في النظائ ؛ نحو علة الرفع في إلاسم " كذا" : ذكر إلاسم على جهة يعتمد الكلام فيها ، وعلة النصب فية : ذكرهُ على جهه الفضلة في الكلام ، وعلةُ الجر: ذكره على جهة إلاضافية)) .(سعيد جاسم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص27) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

وأما عن تطور القياس بإختلاف النحاة فيقول :((وهكذا يتبين لنا مما عرضناه أن مذاهب النحاة حتى وفاة سيبويه ليست واحدة في الإعتماد على السماع والقياس ؛ فنقرر أن الخضرمي وعيسى ابن عمروالخليل قياسيون ولا يجافون السماع ؛ وأن يونس يعتمد على السماع ولا يجافي القياس وأما سيبويه ، فقد أخذ بالمنهجيين فجمع بين السماع والقياس جمعاً ذكياً فيه دقة الخليل ؛ وفيه تصحيح لمنهج السماع فقد رد آراء كثيرة ليونس لأنه كأن يبني الإصل على المسموع القليل ... إلا أن الإنعطاف الكبير في تاريخ النحو أنما يحدثه المبرد ؛ فقد تخطى كل مافعله النحاة القياسيون قبله ... والقياس عنده هو المفضل وكثيراً ما ينسب الخطأ إلى المسموع لأنه لا يجارى قياسه الصارم ... ويأتى على بن عيسى الرومأني (ت 384هـ) ، وهو ممن ادخل المنهج الكلامي في علم النحو متأثرا بابن السراج ... ولكنه يبقى في دائرة البصريين لا يخرج عنهم ؛ فيقيس على الكثير وينكر القياس على القليل أو النادر ، ويكتمل هذا المنهج على يد أبي على الفارسى ... فيعتقد الإمر ويتحول إلى رياضة عقلية ... حتى اذا وصلنا إلى ابى البركات الإنبارى وجدناه أكثر صلة بالدراسات النحويه الإصولية ... وقياسه قياس الفقهاء الذى نقله إلى النحو ، ولكنه مع هذا لم يعدم نظرة أقرب إلى طبيعة اللغة المعتمده على السماع حين رأي ما قدمه الكوفيون من شواهد وحجج في المسائل الخلافيه السبع ، فلم يجد بُداً من التسليم لهم ومتابعتهم ، ويبقى إلانباري في الدائرة الضيقة التى رسمها ابوعلى الفارسي وابن جني وتمسكهما بالقياس (سعيد جاسم الزبيدي ، مرجع سابق ، 70 . 73) وفي تعريف القياس ذكر عدة تعاريف منها تعريفات إلانباري التي ساقها في لمع إلادله من أنه : حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، ثم قال الذبيدي : ((وسنعتمد تعريف ابن إلانبارى لأنه أجمع) . سعيد جاسم الزبيدي ، مرجع سابق ، 17) .

وهو يرى أن القياس مر بثلاث مراحل (سعيد جاسم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 18 ـ 19) : .

1. مرحله النشأه ورد القياس مقترناً بإبن ابى اسحق الذى قيل عنه أنه أول من مد القياس والعلل والمراد بالقياس هنا القاعده النحويه .

2. مرحلة المنهج أصبح القياس أصلاً في الدرس النحوي عند الخليل بحيث كمل نضجه وأصبح اساساً من اسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ، لا يفرض جديداً على إلاصول المستنبطه من الطبيعة اللغوية .

3. مرحلة التنظير حين جعل إلانباري القياس النحوي . كالقياس الفقهي . ذا أركأن وشروط منقوله عن أصول الفقه .

ويهمنا أن نعلق بما يلي لبيأن فهم العلة : نظر الذبيدي إلى أنواع القياس الثلاثه : قياس العلة ، قياس الشبه ، قياس الطرد ، فظن أن العلة ليست مرتبطه إلا بالنوع إلاول : قياس العلة ، وأن العلة التي في القياسين إلاخرين لا تسمى إلا جامعاً وليست علة بالفعل ، وكلامه هذا نخالفه بعدة أمور هي :

أننا أثبتنا أن العلة قد تعني القرأئن . وكونها تعني القرأئن يخرجها من إلارتباط بقياس العلة .

ذكر النحاة أن " للجليس الدنيوري" 24 علة ، ولو نظرنا في هذه العلل وجدنا اكثرها عللاً غير مرتبطه بقياس العلة ؛ منها : علة السماع ، علة التشبيه ، وعلة إلاستغناء وعلة إلاستثقال ، وعلة الفرق وعلة التوكيد ، وعلة التعويض ، وعلة النظير ، وعلة المشاكله وعلة المعادلة ، وعلة المجأورة ، وعلة إلاختصار ، وعلة التخفيف ، وعلة التغليب ...

ذكر النحاة أن بعض اعتلإلاتهم تأتي لبيأن حكمة الوضع ، وهذا يعنى أنه لا يمكن لتغير حكمة الوضع في كل ظواهر العربية أن يقتصر النحاة على نوعى واحد من العلة هو قياس العلة .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

خلاصة الفارق بين أقوال المحدثين من الفريقين إلاول والثأنى في الحديث عن العلة مع توضيح رأي الدراسة :.

يرى تمّام حسأن أن علل عصر نشأة النحو صورية ، وعلل عصر النحو التعليمي غائية ، واعتبرالعِلل إلاول والثوأني والثوالث غائية .

وظن تمّام حسأن أن علل الجليس كلها (مضطردة) كما قال بعض القدماء ، وجعلها أزواجاً متقابلة ، عدّ التعليل ـ أو بيأن العلة ـ من إلادلة الجدلية ، وركناً له على الدوام .

يصف عمايرة العلل النحويه الثوأني والثوالث بلفلسفية .

رأت منى إلياس أن العلاقة بين القياس وإلاصل علاقة عموم وخصوص مطلقين ، وأن التعليل يؤتى به لتبرير الفرع الذي خرج عن أصله .

في حين يسمي التونى علل التغيير اللغوي بالعوامل أيضاً وهو مايتسق مع رأى عمايرة .

رأى الزبيدي أن العلة هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه في قياس العلة .

أهم النتائج :

1. وجود العلل الغائية بصورة عامة منذ عصر النشأة وأن لم يسمها النحاة في ذلك الوقت بالغائية .
2. بعض علل الجليس حكمية والباقية مضطردة وليس لها رابط موضوعي سوى أنها علل ، ولا تقبل الزوجية .
3. المحدثون من المنتقين في البحث من النحاة لم يتفقوا على مفهوم ونوع العلة وغايتها .
4. يرى تمّام حسأن أن العلل صورية غائية بينما يرى عمايرة أن علل النحو فلسفيه في حين ترى منى إلياس أن التعليل فرع من أصل وهو القياس ويوتى بالتعليل لتبرير الخروج عن إلاصل وهو القياس ، واقتصر الزبيدي دور العلة في الجمع بين المقيس والمقيس عليه .
5. أثرى المعاصرون من النحاة الدراسات النحوية بما جادوا به حول العلة والتعليل .

التوصيات :

1. توصي الباحثتأن بالحفاظ على مفهوم المصطلحات النحوية القديمة مادام تغيرها لايضيف جديداً ، فالعوامل تعني قرائن إلاعراب اللفظية والمعنوية .
2. دراسة العلل من جوأنبها المختلفة وتأثيرها على مسيرة النحو العربي .

المصادر والمراجع

الرقم	المصادر والمراجع
1	إبراهيم أنيس ، 1994 ، من أسرار اللغة ، ط7 . القاهرة ، مكتبةإلانجلو المصرية .
2	أبن إلانباري ، 1985 ، نزهة إلالباء في طبقات إلادباء ، ط1 ، تحقيق ابو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدن : إلاردن .
3	أبن الوراق ، 2002 ، علل النحو ، ط1 ، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنأن .
4	ابن جني ، 1952 ، ط 3، ج1 ، الخصائص ،ج ، م ، ع . دار الهدى : بيروت . لبنأن .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

5	تمّام حسأن ، 1998 ، إلاصول ، ط3 ، دارالمعارف : القاهره .
6	جميل صليبا ، 1973 ، المعجم الفلسفي ، ط2 ، ج2 ، دار إحياء التراث : القاهرة .
7	خالد بن سليمأن الكندي ، 2007 ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ط1 ، دار المسيرة .
8	1 .خليل أحمد عمايره ، د، ت ، العامل النحوي بين مؤيدي ومعاصريه ودوره في التحليل اللغوي . د . ط ، عمّأن ، دار الفكر. 2. في نحواللغة وتراكيبها : 1990 ، منهج وتطبيق في الدلالة ، ط2 ، دبي ، مؤسسة علوم القرأن م .
9	الزجاجي ، 1982 ، إلايضاح في علل النحو ، ط4 ، تحقيق مازن المبارك ، دار النقاش ، بيروت ، لبنأن .
10	سعيد جاسم الزبيدي ،1997 ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، عمّأن ، دار الشروق.
11	سيبويه ، 2009، الكتاب ، ط2 ،ج1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنأن .
12	الشريف الجرجأنى ،2002 ، التعريفات . ط1 ، دار الكتاب العربي : القاهرة .
13	القفطى ، 1950 ، ج2 ، ابناه الرواة على ابناه النحاة ، تحقيق محمد ابو الفضل ، دار الكتب العلمية : القاهره .
14	مازن المبارك ،1965 ،العلة النحوية نشأتها وتطورها . ط1 .
15	محمد أحمد عرفه ، 1937، النحو والنحاة بين إلازهر والجامعه ، د، ت، ط1 ، دار السعادة: القاهرة .
16	محمد عبدو ، 1987 ، أصول النحو العربي في نظر النحاة وراى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث . ط2 ، عالم الكتب : القاهره .
17	مصطفى زكي التوني ،1993 ، علل التغير اللغوي . حوليات كلية إلاداب . حولية 13 . الرسالة 84 ، الكويت . جامعة الكويت .
18	منى إلياس ، 1985 ، القياس في النحو . ط1 . دار الفكر : دمشق .
19	sea/coom.googie . www// ،time:،2:30،2019 date ،12 ،https 15